

1- بعد الاستقلال:

المدرسة هي القوة الفاعلة والقادرة على بناء العقول وقيادة المجتمع والسير به في الاتجاه الذي يضمن بقاءه وتطوره، وهو دور بنائي يفرض على المجتمع أن يحيطها بالرعاية الكاملة ويمدّها بما يعزز قدراتها ويتطور جهودها حتى لا تبقى في قطيعة عن البيئة التي أنشأتها وربما هذا هو الدور الذي كان على المدرسة في الجزائر أن تضطلع به بعد الاستقلال والواقع أن المدرسة التي ورثناها كانت مدرسة غريبة عن مجتمعنا في توجهاتها ولغتها وأهدافها، ومع ذلك تم تبنيها مع الإدراك بأنها لا تنسم في كثير من جوانبها مع الحقائق الوطنية، لأنها أسست في الأصل لأهداف تخدم الغاية الاستعمارية، فهي مدرسة تعيش في ظل الدولة الجزائرية تحى معنا وتحت إشرافنا، ولكن روحها ظلت مرتبطة بالظروف التي أنشأتها ومتأثرة بالنظام الثقافي التي عاشت في كنفه أكثر من قرن والخطاب السياسي لم يخف هذه الحقيقة، ولم يتجرأ لها بل كثيراً ما صرّح بها، واعتبرها وضعية غير طبيعية، ودعا إلى تصحيحها ولكن هذه الدعوة لم تترجم إلى أفعال وإجراءات وقرارات عملية، مما أبقى المسعى الإصلاحي يتارجح بين القول والفعل، بين القرار السياسي والإجراء الإداري، بين النوايا والممارسات والحقيقة، إن المدرسة الجزائرية لم تولد مع بداية الاستقلال وإنما الذي ولد هو الإطار الفكري والمذهلي الذي بقي فكرة مدونة في الوثائق وشعار يردد في الخطاب والمناسبات¹.

لقد اتجه المسؤولون على المدرسة آنذاك إلى الاحتفاظ بالوضع مع إحداث التغييرات الممكنة، والتي من شأنها أن تمهد لإقامة نظام تربوي وطني، يعيش النظام الموروث أو يعدله، وطبقاً لهذا التفكير فإنه يمكن أن نقرأ بأن عملية الإصلاح مرت على ثلاث مراحل²:

أ-مرحلة التبني والتوجيه:

أي تبني المدرسة الموروثة يشكل الخطوة الأولى التي أصبح نظام التعليم فيما تابعاً لدولة الجزائرية، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في هذه المرحلة:

- ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم.
- توجيه عناية لدورات التاريخ وتصحيح مسار تدريسيه.
- تكثيف الجهود الرامية إلى توفير إطار التعليم والتي كان توفيرها يشكل عبئاً ثقيلاً على الدولة.

¹- إصلاح المنظومة التربوية: أسباب الفشل، موقع الجزائري قرية www.algerieeducation.dz

²- منشورات مخبر المسائلة التربوية في ظل التحديات الراهنة، مرجع سابق، ص 54-55.

- إيصال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي تتعارض مع سيادة الدولة ونلاحظ أن المدرسة في هذه المرحلة لم تعرف تغييراً في البرامج ولا في التنظيم.

بـ- مرحلة الإصلاح الجزئي والتصحيح الضروري:

لقد تواصلت عمليات التصحيح والإصلاح ولكن بأسلوب يفتقر إلى الدقة في التخطيط والوضوح في الرؤية مما أبقى الاتجاه غامضاً والغاية غير واضحة، فالاحتفاظ بمكونات المدرسة الموروثة وإدخال عناصر جديدة في صلب نظمها التعليمي جعل المؤسسة التعليمية الواحدة تعامل مع نظامين متوازيين نظام تميزه خصائص المدرسة الفرنسية، ونظام يرمي إلى خصائص المدرسة الوطنية، وقد حققت عمليات الإصلاح التي تمت في هذه المرحلة النتائج التالية:

- تعریب الصحف الأربع الأولى من التعليم تعریباً شاملاً.

- تعریب ثلث أقسام المواد العلمية.

- تعریب المواد الاجتماعية: التاريخ والجغرافيا، الفلسفة، في مختلف المراحل.

- ضبط التصور القانوني الكامل لبناء نظام تربوي وطني.

جـ- مرحلة التغيير الشامل وبناء النظام التربوي الوطني:

إن أي تغير شامل أو إصلاح عميق في النظام التربوي لا بد أن يكون مستخلصاً من الظروف والتجارب التي مر بها المجتمع الجزائري، ويعبّر عن توجهات وتطلعات أجياله، مؤسسات وفق الاتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسياً واجتماعياً، ابتدأته بصدور أمر 35-76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر، وأدخلت إصلاحات على النظام لتماشي التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم وتأمينه لمدة 09 سنوات، وقد شرع في تصميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداءً من السنة الدراسية 1980-1981 (المدرسة الأساسية).

ومن أهم ما يميز هذا النظام التربوي¹:

- إقرار نظام التعليم الأساسي الذي يعوض النظام الابتدائي المتوسط، ويمدد المرحلة الإلزامية إلى 09 سنوات ويدمج في مناهجه بين العمل الفكري والعمل اليدوي ويربط المدرسة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

- جعل اللغة العربية لغة تعليم جميع المواد في جميع المراحل، لتحقق الغاية الأساسية من تجديد النظام وهي توحيد التعليم وتأصيله وربطه بقيم المجتمع.

- التركيز على التربية العلمية والتكنولوجية التي تتيح للمتعلمين توظيف المعارف النظرية في مجالات العمل التطبيقي.

- تنظيم تعليم اللغات الأجنبية بصفتها روافاً مساعدة على التفتح والاستفادة من تجارب الغير.

¹ - نفس المرجع، ص 55-56.

- تجديد نظام التعليم الثانوي وتنويع المسارات الدراسية التي تنظم الاختصاصات على أساس مع تطوير أساليب التوجيه وطرق التعامل مع المعرفة.

ويرى عبد القادر فضيل أن ثم تكليف المدرسة ما لا تطيق حين حدد لها عدداً من المهام من خلال النصوص المنظمة لنظام التربية والتعليم، وأثقلناها بالكثير من المسؤوليات، ولكننا لم نتمكن مما يعينها على تأدية هذه المهام يكسيها القدرة على تحقيق ما هو منوط بها، فالمدرسة التي أنشأناها بمقتضى نصوص الإصلاح الصادرة في 16/04/1976 حددت لها رسالة جديدة وأهداف متطرفة، تنسجم مع اختبارات المجتمع ومع حقائق العصر ولكن الوضع القائم في الميدان لم يتغير كما كان عليه، ومن ثمة فمطالبتها بالتغيير والتجديد والسير المنتظم الذي رسم لها، والسعى لتحقيق الأهداف المسطرة من غير أن نتمكنها من وسائل النهوض بذلك شيئاً يفوق قدرتها.⁶⁹

ثانياً- الاصطلاحات التربوية الاستعجالية بعد الاستقلال: استلمت الجزائر المستقلة في سبتمبر 1962 نظاماً تعليمياً مهيكلًا، حسب الأهداف والغايات التي رسمها النظام الاستعماري الفرنسي، وكانت ظروف هذا الاستلام صعبة للغاية حيث وجدت الجزائر نفسها أمام شبح الأممية، الفقر، وانتشار الأمراض المختلفة، وذلك لتضمن حق شعبها في التربية والتعليم، وتجسد طموحه في التنمية وأن تبرز مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني¹.

"وقد أكدت النصوص والمواثيق المنظومة التربية والتربية والتكوين اختيارات البلاد منذ البداية والمتمثلة في البعد الوطني، ديمقراطية التعليم، الخيار العلمي والتكنولوجي، ونصبت سنة 1962 لجنة لإصلاح التعليم عبد إليها وضع خطة تعليمية، وحسب الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي وتعتبر هذه الفترة انتقالية حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويلات انتقالية تدريجية تمهد التأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى و من أولويات هذه الفترة :

- تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية ، و توسيعها إلى المناطق النائية
- جزأة إطارات التعليم، تكييف مضمون التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي التعرّيب التدريجي للتعليم .

وبحسب نشرت اللجنة تقريرها سنة 1964 بان النظام التربوي لم يعرف تغييراً إلا جملة من العمليات الإجرائية منها، التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين، تأليف الكتب المدرسية، توفير الوثائق التربوية،

بناء المرافق التعليمية، اللجوء إلى عقود تعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة"²

¹ عبد القادر فضيل، المرجع سابق، ص 56.

² فرج الله صوري، نور الدين زمام، "تقديم مردود إصلاح المنظومة التربوية في مرحلة التعليم الثانوي" ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015، ص 240